

Distr.: General  
14 January 2021  
Arabic  
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

مذكرة شفوية مؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة  
الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير الذي أعدته حكومة المكسيك  
عن تنفيذ ذلك القرار (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس اللجنة  
من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير عن تطبيق نظام الجزاءات المقدم من المكسيك عملاً بقرار مجلس الأمن  
1591 (2005)

في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى التطبيق الفعال لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان، أخطرت وزارة الخارجية الوكالات المختصة في الوقت المناسب بالتعديلات التي أدخلت على قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005).

وإضافة إلى ذلك، أُدرجت الأحكام المتصلة بحظر الأسلحة في آخر المستجدات التي أدخلت على الاتفاق المعدّل لصك اتخاذ التدابير الرامية إلى تقييد تصدير سلع مختلفة إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة المنشورة في الجريدة الرسمية للاتحاد أو استيرادها منها.

وقامت الوزارات الحكومية بالخطوات التالية:

- بذلت وزارة المالية والائتمان العام، من خلال الإدارة العامة للجمارك، جهوداً لتحديد "الأسلحة والذخائر؛ وقطع الغيار وملحقاتها" بموجب الفصل 93، وعمليات التجارة الخارجية التي أُعلنَ فيها السودان بلد منشأ أو مقصد، وأضيف هذا المنشأ إلى نماذج المخاطر الوطنية والقوائم السوداء بغية تحديد العمليات المقبلة التي قد تستدعي إصدار إنذار. ويجرى رصد المسافرين القادمين من السودان، فضلاً عن الرعايا السودانيين، كما يحدّد مكان انطلاق رحلاتهم الجوية، وأماكن توقف رحلاتهم، ومرافقيهم والمعلومات ذات الصلة للوقوف على ما إذا كان ينبغي إصدار إنذار بهذا الشأن.

وجرى القيام بالخطوات التالية لتطبيق نظام الجزاءات الذي وضعتته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن الدولي:

- تقوم وزارة الدفاع بإخطار هيئاتها الداخلية المختلفة بالتعديلات التي أدخلت على قائمة الجزاءات التي تفرضها اللجنة حتى يتسنى لتلك الهيئات التعاون مع الوكالات الاتحادية عندما يكون تدخل الوزارة مطلوباً. وتتولى أيضاً تقديم الدعم لحماية المواد الاستراتيجية، بما فيها المواد النووية والإشعاعية، وفقاً لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تكون المكسيك طرفاً فيها، بغية منع النقل غير المأذون به لهذه المواد، أو أعمال التخريب.

- تتولى وزارة المالية والائتمان العام، من خلال وحدة الاستخبارات المالية، المسؤولية عن تحليل التعديلات التي يجري إدخالها على قوائم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن من أجل توحيد قائمة الأفراد المحظورين التي تعمّم على المؤسسات المالية المكسيكية. وتستخدم هذه القائمة، وهي قائمة سرية، لمنع وكشف الأعمال غير القانونية المنصوص عليها في القوانين الوطنية. وإذا وجدت مؤسسة مالية اسم أي من عملائها أو مستخدميها في القائمة، تعتمد هذه المؤسسة فوراً إلى تعليق

كل الأعمال أو العمليات أو الخدمات المرتبطة بذلك العميل أو المستخدم وتقديم في غضون 24 ساعة تقريراً عن معاملات غير عادية.

• أفادت وزارة الشؤون الاقتصادية بأنها اتخذت، مع وزارة الخارجية، ترتيبات لتتسرا معا في الجريدة الرسمية للاتحاد الاتفاقي الذي أنشئت بموجبه تدابير تقييد تصدير سلع مختلفة إلى البلدان والكيانات والأفراد المدرجين في القائمة أو استيرادها منهم (اتفاق الجزاءات)، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الذي ينص على أحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنظم الجزاءات. وقد جرى القيام بذلك لتقييد التجارة مع بلدان وكيانات وأفراد معينين.

• أفادت وزارة الاتصالات والنقل بأن قوائم الأفراد والكيانات الخاضعين لتجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة تُحال دورياً إلى البحرية التجارية، والغرفة المكسيكية لقطاع النقل البحري، والرابطة المكسيكية لوكلاء الشحن، والرابطة المكسيكية لمالكي سفن القطر، والرابطة المكسيكية لوكلاء الشحن البحري، بما يتيح للأوساط البحرية وأعضائها اتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة تعزيز التعاون وتطبيق نظام الجزاءات بكل جوانبه وضمن نطاق اختصاصها.